



خُصَّابُ صَاحِبِ الْجَلَالَةِ الْمَلِكِ مُحَمَّدِ السَّلَامِ
بِمُنَاسِبَةِ عِيدِ الْعَرْشِ الْعَبِيدِ

27 ربيع الثاني 1421هـ الموافق 30 يوليو 2000م

وجه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله يوم الأحد 27 ربيع الثاني 1421هـ الموافق 30 يوليو 2000م خُصَّابًا ساميًا إلى الأمة بمناسبة الذكرى الأولى لعيد العرش العبيد.

وفي ما يلي النص الكامل للخصاب الملكي السامي:

"الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

شعبي العزيز،

يغمرنا شعور مفعم بالغبطة والتأثر ونحن نخاضب في هذا اليوم الذي نحتفي فيه جميعا بالذكرى الأولى لاعتلائنا عرش أسلافنا الميامين مستخلفين لأبناء الرسالة وحمل الأمانة سائرين على نهجهم القويم في قيادتنا وإعلاء شأننا والارتقاء بنا.

وإنها لغير مناسبة لتأكيد الوفاء الصالح الذي تباذلناه وتبذركم العهد المقدس الذي يلحم بيننا بأواصر البيعة الشرعية التي تصوق عنقنا وعنقنا متجددة عبر ثلاثة عشر قرنا من تاريخنا الحافل العبيد مشكوة إلى العصر الحديث برهانه استوري في موقر أهر متجدد.

إن احتفاءك الفاضل بعيد العرش يعوّد لنا صيته المتمثلة في تجسيده لتلاحم مقدسات المغرب الثلاث: الإسلام والملكية والوحدانية؛ حيث أرسى العرش بفضل الإسلام والملكية مكونات الوحدانية التعبدية الحضارية والثقافية والجغرافية وجعلها مصدرا مستمرا لوحدة. كما شكل هذا الالتحام بيننا وبين العرش حصنا حصينا أكسب المغرب قوة ومناعة بهما تمكن من الصمود أمام أخطر الصعاب والأزمات وتغصن أعتى العراقل والعثرات ورفع مختلف العوائق والتحديات واجتياز الامتحانات الحاسمة ومنعرجات التاريخ الصعبة وهو أكثر ما يكون ثباتا وشجاعة وأقوى تضامنا وأوفى عهدا.



خلال ما لمسنه وما شهد به التاريخ المعاصر عندما اختار الله لجواره والذنا المنعم مولانا الملا الحسن الثاني، هيب الله ثراه وأكرم مثواه، حيث كان التعامل بوارث سره للنهوض بأمانة استخلافة في خدمته خير وفاء لذكراه العطرة. فبهذا الوفاء المتبادل وتقدير العهد الصالح تغلبنا على مصنة فراقه متأزين. وإننا بهذه المعاني السامية والمغاري العالية لنستحضر روحه الصاهرة الزكية وهي تهيم علينا حائلة على التكبير بعهد الزاهر المتسم بالتوحيد والتشديد وبناء الدولة الحديثة القائمة على دعائم الملكية الدستورية الديموقراطية الاجتماعية. كما نسترجع ذكر بصل التحرير جندا المقدس مولانا محمد الخامس تغمده الله بواسع رحمته وجزيل مغفرته إذ كان المبادر إلى إلغاء يوم تربيته على العرش عيدا لالتقاء الشعب الأبوي بعاهله الممثل لسيلاته ورمزا للكفاح من أجل استعادة استقلاله وحرية. فلهما من الله الجزء الأوفى على ما قدما من تضحيات جسيمة وما أنجزا من أعمال عظيمة وما أسيا من قواعد متينة وأسس مكيئة أخذنا العهد على نفسنا كنسلا سبيلها النيرة الواضحة بغضوثابنة وإيمان عميق.

هكذا انصلقنا في لقاء مباشر معا ومعانية ميدانية لأحوال كل فئاتا وجهاتا خاصة العسومة منها في بناء مجتمع حديثي قوامه ترسيخ دولة الحق والقانون وتقدير وعقلنة وتقدير أساليب إمارتها وإعلاء الاعتبار للتضامن الاجتماعي والبعالي وتفعيل دور المجتمع المدني وإنعاش النمو الاقتصادي وحفز الاستثمار العام والخاص وإنصاف تنمية شمولية وإقلاع اقتصادي يضع في صلب أولوياته تشغيل الشباب والنهوض بالعالم القروي والشرائح الاجتماعية والمناطق المعوزة وتأهيل الموارد البشرية والكفاء عن وحدة التراب واستثمار الرصيد الثمين للإشعاع الدولي للمغرب بنفس وآليات جديدة.

وإنه ليصيب لنا في غمرة هذه الذكرى العطرة أن نعرب لنا شعبي العزيز عن جزيل شكرنا وكبير اعتزازنا بالمشاعر التي ما فتئت تعبر بها عن صالح وفائنا وخالص ولائنا ملتقا بعفوية وتلقائية حول شخص جلالتنا متشبها بأهداف عرشنا ومؤمنا بالأهداف التي رسمناها لعين لمضاعفة الجهود في تقدير للرؤى والمناهج وتمكين للأفاق بما يؤهلنا لولوج الألفية الثالثة التي نحن مشرفون عليها وأنت أكثر ما تكون تمسكا بالمقدرات وتعلقا بالثوابت والتزاما بالعهود وأقوى ما تكون استعدادا للانفراج الفعال في مسيرة العصر والمساهمة الإيجابية فيها تفضلا من المكانة اللائقة بمجدك التالك وحاضرنا الصموح ومستقبلنا المشرق الواعد ضمن أصالة راسخة متجددة وحداثة أصيلة.



شعبي العزيز،

سيراً على هذا النهج القويم وبعون من الله وتوفيقه كان منصلتنا مولىين كبير اهتمامنا لترسيخ دولة الحق والقانون فأعطينا مفهوماً جديداً للسلمة يجعلها ترفع المصالح العمومية وتكبر الشؤون العملية وتحفظ الأمن والاستقرار وتسهر على الحريات الفردية والجماعية وتفتح على المواهبين في احتكاك مباشر بهم ومعالجة ميدانية لمشاكلهم وإشراكهم في هذه المعالجة. وهو مفهوم يتسم بالشمول والتكامل وكل لا يتجزأ وبنیان مرصوص يشد بعضه بعضاً. فلا حرية بدون أمن واستقرار ولا تنمية في غياب السلم الاجتماعي ولا تكبير ديموقراطي للشؤون العملية بدون احتكاك يومي بالمواهب وإشراكه في معالجتها. كما أننا نشدد على أن هذا المفهوم لا ينحصر في الإدارة الترايية بل ينصب على كل من أوكلت إليه سلطة معينة اعتباراً لغايته النبيلة العامة المتمثلة في صلحة المواهب مع السلمة والجهاز الإداري وحفظ الكرامة وحفز الاستثمار.

وقد حرصنا على تفعيل هذا المفهوم بإجراء حركة تغيير واسعة في مختلف الأجهزة الإدارية خاصة منها الإدارة الترايية والمركبة ورجال السلمة الجهوية والإقليمية وكذا قطاع الإعلام والاتصال بغية توفير الموارد البشرية المتجددة والتي ننتصر منها التشعب الكامل بفلسفته السامية. كما تم إصلاح عملية واسعة للمراقبة والتدقيق والتفتيش والزجر في كل سبادة القانون والشرعية على مستوى الجماعات العملية والمؤسسات العمومية.

وبموازاة مع ذلك فقد سهرنا على وضع مجموعة جديدة من النصوص المبلورة له حيث تم تهيئ مشاريع متقدمة أعدنا من خلالها النظر جديراً في كل من ميثاق الجماعات العملية والإقليمية والجهوية ومكونة الانتخابات. وسنبشرك شعبي العزيز في مناسبة قريبة بالنصوص العريضة لهذا النقلة الديموقراطية الكبرى التي توخينا منها الإسراع بترسيخ اللامركبة واللامركزية في اتجاه إفراز مصالح عملية وإقليمية وجهوية تجمع بين ديموقراطية التكوين وعقلانية التصحيح وجماعة وشفافية وسلامة التكبير وتوفر على أوسع درجات الحكم الذاتي الإداري والمالي الذي من شأنه جعلها تنهض بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ليس بالتبعية للدولة ولكن بالشراكة معها وبالتشارك مع القطاع الخاص والجمعتمع المدني من قبل نسبة ذات مصداقية وكفاءة ونزاهة يفرزها نظام ومسلسل انتخابي ديموقراطي صالح لجميع الضمانات القانونية الكفيلة بضمان حريته وتعددية ونباعته.



كما أننا ننتهز من حكومتنا ترسيخ دولة القانون بإعطاء دفعة قوية للإصلاح الإداري والقضائي والسهر المستمر على تحقيق الحياة العامة وثقافة المرفق العام. وستعهد برعايتنا السامية الموصولة هذا المفهوم الذي قصصنا الخسوات الأولى لتفعيله والذي ينتهزنا بكل مجهودات متواصلة ومتأنية حتى يصبح تشريعات عصرية وثقافة متجددة وسلوكا يوميا وفعلا تلقائيا.

وفي هذا السياق الرامي إلى تركيز دولة الحق والقانون أولينا عناية خاصة لحقوق الإنسان وأحدثنا هيئة مستقلة للتحكيم بجانب المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان لتعويض الضحايا حرصنا على أن تعمل بكامل العدل والإنصاف والسعي للاستجابة لكل المصائب والصلبات المشروعة والانفتاح على مختلف السياسات. كما أصدرنا تعليماتنا السامية بأن تبذل كل أشكال التأهيل الصحي والإنساني وإعلاء الاعتبار والإعجاب الاجتماعي لحقوق الحقوق علما من جلاتنا بما للتعويض المعنوي والإنساني من أهمية خاصة في الصي النهائي لهذا الملف غايتنا المثلى تضييد الجراح وفتح صفحة جديدة تركز فيها كل الصاقات لبناء مستقبل مغرب ديموقراطي وعصري وقوي لمواجهة المشاكل الحقيقية والملموسة لأجياله الصاعدة.

وسيرا على اعتماد الديمقراطية والعقلنة في مسلسل التحديث الشامل لمؤسساتنا فقد قرنا إعلاء النضر في الضهير الشريف المنظم للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان. كما أننا قد أصدرنا توجيهاتنا السامية بخصوص ما ننتهز من هذا المجلس من معالم جليلة متجددة في العقد الأول للقرن الحادي والعشرين مثلما نهض بوضائه كاملة خلال العقد الذي نودعه. وسنسر لهذه الغاية على تقييد تركيبته وكذا اختصاصاته وصريقة عمله خاصة وأن المؤسسات الدولية المختصة بحقوق الإنسان تتطلع لجعل تجربته نموذجا متميزا في هذا المجال.

ولأن حرصنا على توجيه التجربات لشعبنا الأبدي لاحد له، فإننا ندعو حكومتنا إلى الإسراع بوضع مشاريع قوانين لمراجعة مكدونة التجربات العامة في المجال يوفق بين مقتضيات مبدأ الحرية ومتصلبات الغفاض على النظم العام الذي يعد ركنا أساسيا لضمان ممارسة الحرية الفردية. كما أن عزمننا منكب على تأسيس جهاز خاص يسهر على التضييق السليم لقانون وأخلاقيات المهنة النبيلة للإعلام والاتصال في حرص تام على حريتهما وتعدلهما.



إن مسلسل التحديث يتصلب تشخيـر واقع مؤسـساتنا والانـكباب عليه لعقلنته. فكما أن لكل زمن رجاله ونسائه، فإنه كذلك لكل زمن مؤسـساته. والعقلنة تقتضي إحداث مؤسـسات جديدة بكل تلبـ التي ألتت ونهائتها وأن وقت تجدديها واستبدالها بأخرى تستجيب لمتطلبات التحولات المستجدة.

ومواصلة منا لتحديث دولة المؤسـسات وعقلنتها وتفعيل مؤسـسات وثقافة التشاور والحوار اللازمة للديموقراطية فقد قررنا تنصيب المجلس الاقتصادي والاجتماعي المنصوص عليه في الباب التاسع من دستور المملكة ليكون مؤسسة دستورية للتفكير والتشاور في جميع القضايا الاقتصادية والاجتماعية من قبل صفة ذات رأي راجح مكملة للمؤسـسات المنتخبة منيـصين به الإلـاء برأيه في أي مشروع أو منـصه يتعلـق بالإجراءات العامة للاقتصاد الوصني المالية منها والاجتماعية والتربوية والتكوينية بما فيها مشكلات الشباب ومتابعة الحوار الاجتماعي وإصلاح نظام التعليم داعين حكومة جلاتنا إلى أن تسرع بوضع مشروع قانون تنظيمي جيداً تركيبته وتنظيمه وصلاحياته وصريقة تسييره. كما أننا قررنا بموازاة مع تنصيب المجلس الاقتصادي والاجتماعي حل المجلس الوصني للشباب والمستقبل ومجلس متابعة الحوار الاجتماعي والمجلس الأعلى للتعليم الذي يعول كضهير تأسيسه لسنة 1970 حيث ستؤول صلاحياتها جميعاً للمؤسسة التي سيتم تنصيبها.

وإننا نولـ بهذه المناسبة أن نشيد بالدور الذي قامت به هذه الهيئات وأن ننولـ بما كان لها من منجزات هامة. كما نولـ تأكيد حرصنا على زيادة تمثيل الصرح الديموقراطي الذي شيده والدنا المنعم والعمل على اختصار الوقت الذي قصعته شعوب أخرى لاستكمالهم منـدين التشديد على التزامنا بالسهر على تمرير رعايانا الأوفياء على إدارة الشأن العلم وتعلم فضائل المشاركة فيه مصلياً ووصنياً وجهولياً ذلكم الالتزام الشديد الذي لا يوازيه إلا حرصنا الدائم على التصدي لكل أشكال الإضرار به أو الاستعواء على ثمراته.

وفي سيلق تفعيل كل المؤسـسات المنصوص عليها في الدستور فقد أصدرنا تعليماتنا السامية لحكومة جلاتنا قصد الإسراع بوضع مشروع القانون التنظيمي للمحكمة العليا المنصوص عليها في الباب الثامن من دستور المملكة.

وبالرؤية نفسها نضرن إلى الشأن الديني فالتخذنا بصدده تدابير جديدة وأصدرنا تعليماتنا السديدة كـ يأخذ بمراه الذي تستوجبه وخصائص الإمامة العظمى والتزامات أمير المؤمنين الراعي الأمين لجميع



متصلبات هذا الشأن في نضال وضحية الإسلام واعتداله وتسليمه وكونه دبر العلم والعبادة الكاعر
باستمرار إلى التجدد والتحديث بما يتلاءم مع روحه العالية ومبادئه السامية ومقتضيات التصور الوقتية.

وتحقيقا لهذا الغاية أمرنا بإعادة هيكلة المجلس العلمي الأعلى والمجالس العلمية الجهوية مما يجعلها
قادرة على أداء رسالتها بإشراف وتوجيه مباشر من جلاتنا. كما أمرنا باتخاذ الترتيبات اللازمة قصد
إعادة المكانة لرسالة المسجد باعتباره مقرا للعبادة والتربية والتكوين والوعظ والإرشاد وباعتباره
أيضا مركزا ينفخ فيه العلماء والعاملات بتأخير المواكبين والمواكبات وصهرهم في مجتمع كاهن سليم
واع و متماسك.

شعبي العزيز،

على هذا النسق من التفكير والتدبير المتجددين وجهنا عنايتنا لمختلف قضايانا العملية والجهوية
والوحدانية وفق مشروع سياسي يستوعب حقيقة مجتمعنا في سياقه التاريخي ويعمل على تغييره نحو الأرق
والأفضل بواقعية بعيدة عن الشعارات الجوفاء والمقولات الجاهزة وقادرة على التفاعل مع متغيرات العصر
تفزا من الثوابت الراسخة المتمثلة في قيمنا الإسلامية ومقومات هويتنا الحضارية والثقافية وقادرة كذلك
على تفعيل التضامن والتكافل في مدلولهما الإسلامي بحاربة الفقر ومضاهي الإقصاء والارتقاء بالفئات
المهمومة مما يعني إقامة عدالة اجتماعية تعتمد المساواة في الفرص والإمكانات في نضال إصلاح
يتعهد المكتسبات المؤسسية بالتجدد والإغناء ويسعى إلى اقتصاد الوسائل وتقنين الممارسات البناءة
وتجديد الثقافة الديمقراطية عبر منضور المواكبة الفاعلة والعمل المبدع الخلاق من خلال المبادرات
الكأية والأشغال التصوكية وتشجيع الشراكة والتعاون.

ولقد كان الجفاف الذي عرفته بلادنا هذا العام صكاً دفع إلى تقوية التضامن مع العالم القروي في صنته
التي حرصنا شخصيا على معاينتها والوقوف على آثارها وقيامه العملة الوحدانية لتخفيفها وتجاوز أضرارها.

وإننا لنشيد بالحدور الفاعل للمجتمع المدني الذي أبلن عن انخراطه الفاعل في بحاربة الفقر والتلوث والأمية مما
يجعلنا ندعو السلطات العمومية والجماعات المحلية ومؤسسات العمارة والخاصة إلى أن تعقد معه
كل أنواع الشراكة وتمده بجميع أشكال المساعدة. وإننا نجد معتزبين بتعاضد فنية المجتمع المدني للشأن
العام والعمل الجمعي والاهتمام بمجالات كانت إلى حد كبير ملقاة على عاتق الدولة لوحدها مما يعد
مؤشرا على نضج الشعب وقواه الحية. ونفكر ما نومن بتكامل المجتمعين المدني والسياسي بكل تعاضدهما



المزعوم الذي يريد البعض أن يجعله مصيبة للاستحواء غير العبدى على فضاءات العمل الوصفي فإننا نعتبر أن دينامية المجتمع المدني الفاعل في مجالات التنمية المحلية ومكافحة الفقر والتلوث والأمية وكذا النهوض بمفهوم القوة الاقتراحية والتأهيلية والتربوية من قبل عناصره النشيطة التي لم تجد نفسها في بنيات المجتمع السياسي بعد مدعاة لهذا الأخير لتأهيل أجياله وتغيير هياكله وتغيير أساليب عمله وإبلاء العناية القصوى للقضايا اليومية المعيشية للمواطنين بكل النواحي في التناوب بالألقاب وجرى البعض وراء مصالح أنانية فردية أو أشكال من الشعبوية المضرة بكل مكونات هذا المجتمع السياسي الذي نتنصر منه النهوض الكامل بوظيفته الدستورية المتمثلة في تربية وتأهيل المواطنين.

وإذا كان حرصنا الشديد على التوزيع العادل للثروات لا يوازيه إلا حرصنا على التوزيع المتكافئ للإمكانات والفرص فإننا نحث رعايانا الأوفياء على نيل روح الاتكالية جاهدين على تأسيسهم بما ينتزحون من قدرات خلاقة على تغيير واقعهم وميصلهم معتمدين قيم التضامن والعدالة وتكافؤ الفرص وروح الإيثار والابتكار والاعين حكومة جلالتنا لضرورة القيام باستثمارات اجتماعية من خلال بلورة سياسات عمومية ناجعة في مجالات السكن الاجتماعي والتجهيزات الأساسية والصحة والتأهيل والتربية والتكوين.

شعبي العزيز،

إن حرصنا على هذا التوجه المجتمعي نابغ من إيماننا بأن الكرامة تفتقد مع الجهل أكثر مما تفتقد مع الفقر. ومن ثمة كان توجيهنا للاستثمار في الموارد البشرية باعتبار رأس المال البشري رافعة للتقدم وخلق الثروات ونضرا لدوره في تمويل وتكبير باقي الثروات وإلماج هذا الاستثمار في مسيرة التنمية. وهكذا ما جعلنا نسهر غداة اعتلائنا عرش أسلافنا الميامين على وضع والمصداقة على الميثاق الوصفي للتربية والتكوين والجموعة الأولى من القوانين المبلورة له والمبرزة لخصائصه وتوجهاته الرامية إلى تكوين نسل منتج نافع مؤهل للإبداع والمبادرة وقادر على رفع تحديات مجتمع المعرفة والتواصل والتكنولوجيا المتصورة باستمرار في اعتزاز بكيانه وتمسك بثوابته ومقدساته وتشبث بعقيدته وقيمها العالمة إلى رب روح الصلاح والاستقامة والاعتدال والتسامح وما إليها من الأنماط السلوكية الحميدة التي يجمعها مصطلح "التربية" المتأصل في ثقافتنا والكائع على السنة العامة والخاصة باسم "التراوي" والذي كان وراء إصلاق جلالتنا لاسم ميثاق التربية بكل ميثاق التعليم على الوثيقة المرجعية لهذا الإصلاح.



وإننا مع سابع رعايتنا للميثاق الوصفي للتربية والتكوين نحث حكومة جلاتنا على تفعيله وتسريع عملية تنفيذه وتخصيص الاعتبارات اللازمة لذلك، كما نشد على وجوب انخراط جميع المعنيين كل من موقعه في جو من التعبئة الشاملة والتجند الكامل حول أهداف الميثاق بعيدا عن المزايدات والحساسيات قصد تفعيله بمدىين التأكيد على قرارنا السامي بإعلان العشرية القادمة عشرية خاصة بالتربية والتكوين وثاني أولوية وهنية بعد الوحدة التربوية بحيث لا يجل موعد **2010** إلا وقد تقلص بصرقة ملموسة ببلاذنا أثر الأمية والتعليم غير النافع.

وانطلاقا من العصف الذي فخر به أسرة التعليم واعتبارا لدورها الأساسي في تحقيق الإصلاح المؤمل فقد قررنا إنشاء مؤسسة للأعمال الاجتماعية لأسرة التعليم. وسيتسنى لهذا المؤسسة التي أصلقنا عليها اسم جنابنا الشريف لتحمل اسم "مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية لأسرة التعليم" أن تحتضن ربع مليون من أفراد هذه الأسرة العزيزة على جلاتنا مع عائلاتهم وأن توفر ما يلزمهم من خدمات اجتماعية في مجال السكن والتصبيب والترفيه والتأمين ضد الآفات والتقاعد التكميلي.

شعبي العزيز،

إنه لا مكان لتنمية اجتماعية بدون تنمية اقتصادية مما يستوجب بناء اقتصادا جديدا قادر على مواكبة العولمة ورفع كفاءتها. وإذا كنا نعلم اقتصاد السوق فهذا لا يعني السعي لإقامة مجتمع السوق بل يعني اقتصادا اجتماعيا تمتزج فيه الفعالية الاقتصادية بالتضامن الاجتماعي.

وهذا ما جعلنا ننشر صندوق الحسن الثاني للتنمية والتجهيز وفرصا مزاوية للثاني للهاتف العمول لإنجاز مشاريع توفر مناصب شغل وعائدات مستمرة في مجال النهوض بالعالم القروي وإيجاد السكن اللائق ومعالجة مدن الصفيح واستكمال سقي مليون هكتار وبناء الطرق السيارة وتشبيك مواقع سياحية ومراكز ثقافية ورياضية وإعمار مؤسسات إعلامية.

ومع السهر على تنفيذ هذه المشاريع في عين المكان وتشكيل لجنة خاصة للإشراف على ذلك نحث مسؤوليتنا فقد حرصنا على استمرارية هذا الصندوق وذلك من خلال قبوله استثمار حصة من عائدات الفوصة في الإنتاج حتى لا تستهلك في ميزانية التسيير ولتخفيف الصعاب ومنح فرص الاستثمار للقطاع الخاص الوصفي والأجنبي ولاسيما المقاولات الصغرى والمتوسطة قررنا إحداث لجنة تعمل برؤاستنا لتشخيص مواقع الخلل واقتراح السائل الكفيلة بتبسيكه الإجراءات اللازمة وإشاعة مناخ الثقة أملام المستثمرين.



وإننا لنتنصر من حكومتنا المضي قدما في الجهد التأهيلي للإصلاح المؤسسي لاقتصادنا والعرض على رفح مستوى أجهته العام مؤكدين بصفة خاصة على تشجيع نسيج المقاولات الصغرى والمتوسطة التي تعتبر قاصرة الاستثمار الوصني الحقيقي المنتج والمدر لفرص الشغل القارة وعللا بمنحها نظاما تفضيليا سواء في مرحلة التأسيس والانطلاق أو الحصول على التمويلات المناسبة لوضعيتها وجميع التسهيلات التشريعية والتنظيمية. وعلى الإدارة بجميع أنواعها ومستوياتها أن تعتبر نفسها في خدمة هذه الرافعة القوية للتنمية وأن تنسق جهودها لبذل كل أشكال الدعم لهذه المقاولات في نطاق جهات مختصر في إنعاشها وتنميتها.

كما أننا نجد دعوتنا للحكومة الوردية في رسالتنا الملكية التوجيهية لمخصص التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمتمثلة في اعتماد منظور تنمية مندمجة لسد العجز والتفاوت الاجتماعي والبيئي وإدماج الشباب في مسلسل الإنتاج وتشجيع روح الابتكار لديه وإشراك المرأة في التنمية ومباراة الفقر والإقصاء والبؤس والتهميش وإشاعة روح التضامن والتآزر وحفظ الكرامة واعتماد منصات جهوية للتنمية وتفعيل دور الجهة في العمل التنموي.

واعتبارا للخصاص الذي تعانيه الأقاليم الشمالية والشرقية في مجال التجهيزات الأساسية والخدمات الاجتماعية مقارنة مع الجهات الوسطى والجنوبية التي نالت نصيبا لا يستهان به في هذا المجال ونضرا لما نضربه هذه الجهات العزيزة على جلالتنا من عناية خاصة فإننا ندعو حكومتنا والوكالة المكلفة بتنمية هذه الأقاليم إلى اعتماد مناصح خاص وضح لانبعاث الأقاليم الشمالية والشرقية لتمكينها من النهوض بالبور الذي يزيد لها كجوبة لجلب الاستثمارات وواجهته مشعة ومزدهرة للمملكة ملحين على تضار جهود كل من السلطات العمومية والقصاص الخاص الوصني والأجنبي واستكشاف كل مجالات التعاون الدولي مع الهيئات الوصنية والدولية الحكومية وغير الحكومية لرفع معدل نمو هذه الأقاليم إلى المستوى الذي نريده لها.

وإننا في مجال التنمية لنولي أهمية خاصة للتنمية القروية باعتبارها أساس التنمية الشاملة. نلكرم أن تحويل المغرب من بلد قروي إلى بلد فلاحي رهين باستراتيجية تنمية قروية تستهدف التعامل مع الجفاف كظاهرة بنيوية لا تقتصر على معالجة آثاره الضرفية بل تسعى إلى تقوية النسيج الإنتاجي في البادية وتنويع مصادر دخل الفلاح وإقامة أنشطة سياحية مع إتاحة ظروف مناسبة في القرى للخدمات والصناعة التقليدية



وتعدّيت الأشغال الفلاحية وسد العجز المسجل في ميدان التجهيزات الأساسية بغية رفع العزلة عن العالم القروي والعصر على حقن الثروات الصيغية ضمن تنمية مستدامة.

بيد أن إشكالية ندرة الموارد المائية تظل أولوية الأولويات في ميدان التنمية القروية والفلاحية. وإننا إننا نستحضر بكل إجلال وإكبار الرؤية الثاقبة والعمل الجبار الذي ميز عهدنا والحداثة المنعم رضوان الله عليه حيث أولى عناية خاصة لبناء السدود ولسقي مليون هكتار مما جعل بلدنا يمتد أثر الجفاف، فإننا عازمون على مواصلة سياسته الرشيدة في هذا المجال برؤية متجددة تعتمد التدبير العقلاني للموارد المائية وإعدادة النضر في نوع الزراعات المستهلكة للماء أو المتضررة من الجفاف وتشجيع التقنيات والزراعات المقتصدّة للماء وتوسيع المساحات المسقية وتكثيف برامج الري حتى تشمل جميع الأراضي الفلاحية الممكنة.

كما يتعين وضع تصور متصور لسياسة السدود وتعبئة موارد جديدة في هذا المجال والتصديق الصارم لمقتضيات القانون الخاص بالماء وترسيخ أسس ثقافة مائية جديدة لدى كل رعايانا الأوفياء قوامها التعامل مع الماء كمادة حيوية نادرة سواء جاء علينا الله سبحانه وبغيته ومائه الذي علينا خزنه كما أوصانا به جل وعلا في الذكر الحكيم أو اقتضت إرادته مرورنا لا قدر الله بسنة عجفاء.

وتقديرا منا لغنة الفلاحين العزيزة علينا- والتي نكبر فيها تضامنها وما أبانت عنه من قبل مثالي بالكرامة وقمل لشدة الجفاف ونعتز بتشبثها بأرضها المعصاء- فقد قرنا تمديد فترة الإعفاء من الضريبة المباشرة على الفلاحين إلى سنة 2010 بكل 2000 أمليون. أن يمكن هذا التدبير الذي نأمر بإلجائه في مشروع القانون المالي المقبل القطاع الفلاحي من التأهيل الشامل لنفوس عمار التحديت الداخلية والخارجية التي تلوح في أفق العشرية القادمة. وفي نفس السياق نتنصر من حكومتنا التفكير في إصلاح جبائي خاص بهذا القطاع الحيوي؛ إصلاح يجمع بين ضرورة دعمه لبعده قادرا على رفع تحديات تحقيق الأمن الغذائي للبلاد والتنافسية الدولية وبين مقتضيات العدالة الجبائية التي يتساوى في نفاقتها جميع المواصنين.

شعبي العزيز،

إن تحقيق الكثير مما نتطلع إليه جميعا في سياق التنمية يستلزم تنفيذ المبادأة والإبداع لدى كل الفاعلين الاقتصاديين في غير تكاخر مع الدور الذي على الدولة أن تقوم به وهو دور الضبط والتنظيم بعتمع تضامني وإيلاء مناخ ميسر للاستثمار وفضل عليه وخاصة عن صروق الجبائيات والإنفاق العام وتحرير



المبادرات وتغيير الواقع العصرية المتبعة للتشغيل والتمثلة في خفض معدل الفائدة على القروض وتقليل تكلفة الضرائب والعمل وإخراج مكونة شغل عصرية. كما أن دور الدولة يفرض القيام باستثمارات اجتماعية في مجالات التربية والتكوين لإعداد المواهب الاقتصادية وتأهيله للابتكار والتنافس في جو من الثقة والأمن والاستقرار وفي ظل إدارة شفافة وقضاء نزيه مع الانضباط العسك والصارم في شأن السياسة المالية والنقدية مما يجعل الدولة في نضال قوة وسيادة القانون تحفز المجتمع وتوجه تصوراته وترعاه ضمن تكبير رشيدي بين مختلف الفئات.

ومع ذلك، فإن المقولة لا ينبغي أن تعيش على التسهيلات المتعددة التي تيسرها لها الدولة ولا أن تعتمد الانتزاعية كاستراتيجية اقتصادية ولا أن تضعف بالتضامن كغاية مثل الحياة الاجتماعية.

إن المغرب لنتنصره استحقاقات حاسمة وعليه أن يرفع تحديات مصيرية داخلية وخارجية وهو في حاجة إلى بكل كل الجهود وحشد كل الصاقات ضمن نكران الذات فيما نلزمه جدينا المنعم بجلالة الملك محمد الخامس، صيب الله ثراه، بالجهود الأكبر حتى لا يخلف موعده في القرن المقبل مع مغرب متقدم اقتصاديا ومتضامن اجتماعيا وماليا.

وإنه بجهود ضم ينتصرنا جميعا فيما نسميه بمعركة الجهود الأكبر الاقتصادية لخلق الثروات وفرص الشغل والجهود الاجتماعية لتحقيق التنمية البشرية. وينبغي على جميع أرباب المقاولات الإسهام فيه بفعالية وحماس فلا يكر ببعض المقاولات المغربية أن تستمر في الاعتماد على اقتصاد الربيع والامتيازات والمكاسب السهلة ولا أن تضع نفسها على هامش حركة التعبئة العامة التي أهلكناها من أجل مغرب الاقتصاد الاجتماعي. وبكل أن تكون المقولة هي المنتصرة فإننا نخر الكثير. نتنصر من كل رجالاتها ونسائها الجاهدين في سبيل التقدم الاقتصادي والاجتماعي للبلاد أن يبرهنوا علم روح الوطنية والمقاومة والمغامرة والإبداع والابتكار وأن يدعموا الجهود التي توليها إياهم السلطات العمومية بمبادرات موازية من ذات الأهمية. فليس من المعقول في شيء أن يستمر الانتزاع إلى أن تتم كل الإصلاحات وتمنح كل الامتيازات للانفraz في هريق التعبئة المؤدية إلى الانزهار الاقتصادي والتضامن الاجتماعي اعتبارا لأن هذا الصريق لا نهاية له وأنه بناء متواصل يجب أن يسهم فيه الجميع جاعلا من عوائق السير فيه معقلا لمضاعفة الجهد بكل أن تكون أربعة لبث روح السلبية والانتزاعية وتشويه الواقع أو تعقيم الأفق المشرق المفتوح أمامنا وهننا العزيز.



إننا مع الدعوة إلى تشجيع المقولة المواكبة الاجتماعية بحث مقاولينا ومقولاتنا أن يرسوا على التثبيت بتقاليدنا الإيجابية التي كان فيها روح العمل يعيش في مجال اجتماعي مشترك مع باقي الفئات عوض العيش في بأسر وقيود أو عزلة عن الواقع. ودعوهم كذلك إلى التشبع بروح المقولة وما تقتضي من مغامرة واعية وحسن التكبير ومن شفافية وأخلاقيات المعاملات. وإذ ما تسنى ذلك أمكن إقامة شراكة المقولات الكبرى مع الصغرى بتفويضها بعض الأنشطة وكذا شراكة المقولات الكبرى الوصية مع مقولات أجنبية لجلب الاستثمارات والتقنيات باعتماد معيار فرص الشغل كأساس لذلك. فقصاص السبلحة على سبيل المثال يزخر بالكثير من هذه الفرص لإمكان مضاعفة عدد السواح الذين يرغبون في زيارة بلدنا. كما أنه بإمكان التصور السريع لكل التكنولوجيات الحديثة خاصة منها تكنولوجيات الاتصال أن يفتح المجال لإبراز قدرات شبابنا الخلاقة إضافة إلى قطاعات أخرى حيوية كالسكن والفلاحة والنسيج والصيد البحري والصناعات الغذائية التي تتوفر فيها على قدرة تنافسية مما يمثل أوراها شامعة للعمل والإنتاج. لذا وعلى الرغم من النتائج الإيجابية المحصل عليها في هذه الميادين وغيرها، فإن الحرب ما يزال صويلا وشاقا مما يقتضي مضاعفة الجهود لتحقيق إقلاع اقتصادي صحيح.

شعبي العزيز،

إيماننا من جلاتنا بما توفره السياسة الخارجية من فرص التبادل والتعاون والشراكة الكفيلة بجلب موارد إضافية لنجاح استراتيجيتنا التنموية فقد حرصنا في عالم يعرف قولات متسارعة على التأهيل الشامل لمفاهيم دبلوماسيةنا وأشكال تنظيمها وأعمالها تكبيرها يقينا من جلاتنا بأن المغرب بتاريخه الدبلوماسي العريق وموقعه الاستراتيجي المرموق ومكاسبه الديمقراطية والريصد الثمين للإشعاع الدولي المعاصر الذي تركه لنا والذنا المنعم، قدس الله روحه، يتوفر على كل المؤهلات الكفيلة بتعزيز مركزه الدولي كشرية ممتزم ومسموع في السياسة الدولية متميز بدفاعه عن الشرعية الدولية ونضاله من أجل استتباب السلم والأمن في العالم ناهيلا عن كونه متن أكبر لعالة وبنالة الوثلم والتعاون المثمر بين الشعوب.

وتأسيسا على هذه التوجهات، فإننا نصح إلى أن نجعل مملكتنا تتمتع بكامل وحدتها الترابية وتتعامل مع صيحه جهوي مستقر ومتضامن في ظل الوفاء الصالح لانتماءاتنا والتزاماتنا الجهوية والدولية.



وباعتبارنا أميرا للمؤمنين فقد أولينا عناية خاصة لنصرة قضايا الإسلام والمسلمين ونصحيح صورة الإسلام لدى الآخر، وبيان حقيقته السمحة المعتدلة والسلمية. وبتنسيق مع أخينا الرئيس ياسر عرفات وبصفتنا رئيسا للجنة القدس الشريف فقد ألهنا لدى كل رؤساء الدول والحكومات الذين قابلناهم على ضرورة وقف تهويد هذه المدينة الشهيذة والفضاء لها على دورها التاريخي كفضاء مقدس لتساكن الكيانات السماوية الثلاث. كما سهونا على الفضاء لها على صابعها الإسلامي مترئسين في هذا الشأن الاجتماع الأول للمجلس الإداري لوكالة بيت مال القدس الشريف التي لم نفتأ نمكها بكل أشكال الدعم المادي والمعنوي من أجل تمكينها من النهوض بدورها كاملا في هذا المجال.

واستمررا لعمل والخذنا المنعم، هيب الله ثراه، هوال أزيد من ربع قرن على قيام مصالحة بين أبناء سيدنا إبراهيم عليه السلام والسعي الحثيث لتحويل منصقة معه الأنبياء لفضاء للتعاون والتنمية والسلام بكل أن تكون مرتعا للتوتر وهغيان الاحتلال فقد حرصنا أثناء عدة مبادرات بناءة وتشجيع كل النهوض من أجل إحلال سلام عام وشامل وحائث في منصقة الشرق الأوسط يضم قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وجلاء القوات الإسرائيلية عن كافة الأراضي العربية المحتلة على أساس الشرعية الدولية والالتزامات المتبادلة بين الأصراف المعنية تلكم الشرعية والالتزامات التي نعتبر أن أرى تنكر لها من شأنه النزج بالمنصقة وبشعوبها في التوتر واستمرار المعاناة وتأخير استتباب السلم فيها.

ولأجل الاستجابة لمتكلمات الأمن الاستراتيجي في عالمنا العربي ورفع تحديات عالم بداية القرن الحادي والعشرين فإننا ندعو أشقائنا العرب إلى تجاوز منغلات الماضي الأليم واعتماد استراتيجيية جماعية عقلانية وتمتين أواصر التضامن بين بلداننا الشقيقة.

وتجسيكا لإيماننا والتزامنا بروابط الأخوة والتضامن المغربي والعربي والإسلامي فقد سعنا بمقابلة أشقائنا أصحاب الجلالة والفضامة والسمو ملوك ورؤساء المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والمملكة الأردنية الهاشمية ودولة البحرين وسلطنة بروناي ومصر وتونس وموريتانيا حيث أتيح لنا العمل سويا معهم على تمتين روابط الأخوة المتينة والتقدير المتبادل والتعاون البناء مع بلدانهم الشقيقة، في جميع المجالات.

وتعزيبا منا لأواصر التضامن المغربي مع القارة الإفريقية التي تربطنا بها علاقات تاريخية وروحية عميقة، فقد حرصنا على دعم علاقات الصداقة التقليدية والتعاون المثمر والتضامن الفاعل والتقدير المتبادل



مع قلائدها وشعوبها سواء خلال الزيارات الرسمية التي قلم بها لبلاها إخواننا رؤساء دول موريتانيا والسينغال ومالي وغينيا الاستوائية أو خلال المقابلات المكثفة التي أجريناها مع عدة رؤساء دول إفريقية شقيقة وصديقة خلال زيارات العمل أو الزيارات الخاصة التي قاموا بها لبلانا كالغابون وغامبيا والكونغو وغينيا أو خلال قمة القاهرة الإفريقية الأوربية الأولى. وقد بلدنا خلال هذه القمة التي انعقدت في ظل الاحترام الكامل للشرعية وفي جو من التفاهم المتبادل إلى الإعلان عن إلغاء أيون كل الدول الإفريقية الأقل تقدما تجاه المغرب وفتح أسواقنا دون شرط أمل المنتجات الأساسية لهؤلاء البلدان الشقيقة تفعيل من جلالتنا لقيم التضامن مع إفريقيا خاصة ومع محور جنوب - جنوب عامة وتجييسكا ملموسا لنوعية العلاقة الاستراتيجية التي ينبغي على أوروبا أن تحرص فيها على التنمية المستدامة لقرتنا وعلى استتباب الأمن والاستقرار والتخفيف من آثار الكوارث الطبيعية والآفات الاجتماعية فيكم الحر الذي جسدناه بإرسال مساعدات إنسانية للموزمبيق وبوتسوانا والاستجابة للنداء الأممي بمساهمة قواتنا المسلحة الملكية الباسلة في توصيد السلم بجمهورية الكونغو الديمقراطية الشقيقة.

وبنفس السعادة والعبور سعدنا باستقبال فخامة رئيس جمهورية الصين الشعبية تفعيل لما يربك المغرب بهذا البلد الآسيوي العظيم من علاقات صداقة وتعاون خاصة. وبنفس الحر على توصيد علاقاتنا بكل دول آسيا وأمريكا اللاتينية في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية أوفدنا وزيرنا الأول على رأس وفود هامة إلى الدول الصديقة: الهند والتايلاند والشيلى وكولومبيا والأرجنتين.

وبموازاة مع الحر على زيادة تمثيل أواصر الأخوة والصداقة والتعاون والتضامن مع الكوائر المغربية والعربية الإسلامية والإفريقية والآسيوية والأمريكية اللاتينية لديبلوماسيةنا فقد حرصنا على توصيد تفعيل شراكتنا الاستراتيجية مع دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، فقد أمكننا خلال الزيارة الرسمية التي قمنا بها للولايات المتحدة الأمريكية بدعوة من صديقنا فخامة الرئيس بيل كلينتون أن نقف على ما تخطى به توجهاتنا نحو ترسيخ دولة الحق والقانون وإرساء التقدم الاقتصادي والاجتماعي بمملكتنا من تقدير كبير. كما أتاحت لنا أن نعرض بكل وضوح مواقفنا من استكمال الوحدة الترابية لبلانا وإقامة سلام دائم وعادل وشامل بالشرق الأوسط والتشديد على إنسانتنا في رفع علاقاتنا السياسية المتميزة إلى مستوى شراكة متميزة قائمة على القيم المثلى المشتركة للديمقراطية والسلم والأمن والتعاون ضمن إطار متجدد ومتصور.



فقد شدّدنا على هذه الإرادة بقوة لدى الانضمام الأوروبي شريكنا الأول في عهدة ميادين والكثير تربصنا به علاقات جيو استراتيجيّة وتاريخيّة وثقافية عربيّة.

وبدخول علاقة المغرب بالانضمام الأوروبي مرحلة حاسمة بفعل الشروع في تنفيذ اتفاقية شراكة المملكة معه ابتداء من فاتح مارس 2000، فإن بلدنا ينتهز من الانضمام الأوروبي أن ينجز تلكم القفزة النوعية التي من شأنها - في إحصار نظام شراكة متقدمة- أن تعيد توجيه شراكتنا صوب مسور استراتيجي متجدد تحكمه ضوابط متفق عليها ومسؤولية وتنمية مشتركة في جميع المجالات ذات الاهتمام المشترك. و إننا لنأمل في سبيل الالتزامات الأوروبية بتدفق الاستثمارات المباشرة من أجل خلق أكثر ما يمكن من فرص الشغل الكفيلة بالإدماج الاجتماعي لشبابنا في وطنهم الأم والقائمة بتوصيد السلم والنماء والتقدم في منضقة شمال غرب إفريقيا.

ونود أن نشير بصفة خاصة للزيارات الرسمية التي قمنا بها لفرنسا وإيطاليا وإلى لقاءاتنا مع صديقينا الكبيرين صاحب الجلالة الملك خوان كارلوس الأول وفخامة الرئيس الفرنسي جاك شيراك الذي تفضل بدعوتي لأول زيارة حولة خارج الوطن. وفخامة الرئيسين البرتغالي والإيطالي وقدااسة البابا يوحنا بولس الثاني تلكم اللقاءات التي مكنتنا من تعزيز التأكيد على إرادتنا في بناء علاقات شراكة استراتيجيّة مع دول الانضمام الأوروبي عامة ومع الدول الأوروبية المتوسطية في إحصار متجدد لمسلسل برشلونة وحوار أديان مثم؛ شراكة حقيقية مبنية على قبول المغرب مكانة متقدمة في هذا الفضاء الاندماجي والتكاملي لاقتصادياتنا الليبرالية ومهتماتنا الديمقراطية.

وقد حرصنا خلال لقائنا بقدااسة البابا يوحنا بولس الثاني على تأكيد إرادتنا الرابضة كأمبر للمؤمنين في العمل سويا مع قدااسته من أجل تعايش الديانات السماوية والحوار المثمر بين الإسلام والمسيحية ضمن كلمة سواء لا نعبد فيها إلا الله ونتنصر فيها لقيمها النبيلة القائمة على الحرية والسلام والعدل والفضيلة.

كما أن اهتمامنا منصب في مجالات علاقاتنا بدول الانضمام الأوروبي على حفظ كرامة رعايانا الأوفياء العاملين بدوله المختلفة وعلى الدفاع على مصالحهم المادية والمعنوية. وقد أصدرنا تعليماتنا لسفرائنا وقناصلنا في بلاد المهجر كي يكونوا في خدمة رعايانا الأوفياء وأكثر قربا منهم واستجابة لحاجياتهم خاصة منهم الجيبيين الثاني والثالث الذين نعزز على ارتباطهم بهويتهم الأصيلة وقيمها المقدسة منوهين



بإسهامات هذه الفئة العزيزة على جلالتنا في تنمية وهنئها المغرب بما حباها الله من كفاءات علمية وقدرات مادية.

وسواء مع أشقائنا العرب والمسلمين والأفارقة وأصدقائنا في دول الجنوب عامة أو مع شركائنا الاستراتيجيين في دول العالم الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية فقد أبحنا على ما لبناء العالم مغرب عربي يسوده التضامن والسلام والتكافل والوثام من دور فاعل في بناء نكتل اقتصادي جهوي قوي كفيلا بتأهيل بلداننا لرفع قدرات الشراكة مع مجموعات قوية وتحقيق التنمية المستدامة لشعبونا الشقيقة المرتبطة بأواصر الدين والتاريخ واللغة والمصير المشترك والمتعلقة بقيم الوحدة والتضامن بكل التفرقة وتمزيق كيانات بعضها البعض أو تبديد صافاتها في معارك مفتعلة.

وفي خضم هذه الانشغالات الوصنية والجهوية والحولية فقد نضلت قضية الصي النهائي لملف استكمال وحدتنا الترابية في صليعة ما نهضت به جلالتنا من مهام الإمامة العظمى اعتبارا للإجماع الوصفي حول قدسية وحدتنا الترابية لعلاقة أبناء أقاليمنا الجنوبية بالعرش العلوي العبيد إنا كانوا في مقدمة المبايعين لجلالتنا وفي صلب الالتحام بين العرش والشعب.

وهكذا فقد حرصنا على الصعيد الداخلي غداة اعتلائنا عرش أسلافنا الميامين على اعتماد مقاربة جديدة للسليخة في هذه الأقاليم العزيزة علينا مبنية على إشراك رعايانا الأعراف في الصحراء المغربية في التدبير الديمقراطي لشؤون تنمية الأقاليم الجنوبية وتسريع عوالة إخوانهم وأخواتهم المهتجرين في تندوف في إحصار الكرامة والسكينة وعفو وغفران الوصن. وشكلنا لهذا الغاية لجنة ملكية خاصة بمتابعة شؤون الأقاليم الجنوبية للمملكة والسهر على تنصيب مجلس استشاري خاص بها إلى جانب جلالتنا. كما أصدرنا تعليماتنا السامية لأعضاء حكومتنا قصد الانكباب في عين المكان على قضايا سكانها وإيجاد الحلول المناسبة والفورية لها ورضنا ميزانية منصفة لمعالجة مشاكل البصالة وأولينا أهمية كبرى للسكن واتخذنا إجراءات عملية لإنعاش الحياة الاقتصادية والتجارية والاجتماعية في نضلق ترسيخ قوي لمفهوم الجهوية.

أما على الصعيد الدولي، فإن موقف المغرب الرائد في الدعوة الراتسوية سلمية للنزاع المفتعل حول وحدته الترابية على أساس استفتاء تأكيدي موضوعي وغير منحاز يستمد نزاهته وشرعيته الديمقراطية من استفتاء كل أبناء الصحراء المستجيبين للمعايير الأممية دون تمييز أو إقصاء ولو لواحد منهم مكن تأكيد



مغربته. هذا الموقف المستند على الشرعية الدولية قوبل بافتعال عدة عراقيل في مرحلة تفعيله العاسمة من قبل خصوم وحدتنا الترابية الذين لم يعمل نوالى عن لتهم الدولية - بعودة رعايانا الأوفياء المهتجرين في تنكوف الراءهنتهم الغفور الرحيم وبسحب مجموعة مهمة للحوال الصديقة في إفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا لا اعترافهم بالجمهورية الوهمية- إلا على تصعيد تعنتهم المناهض لروح التسوية الأومية وتأجيج قنوفهم من تأكيد استفناء جميع أبناء الصحراء لمغربيتهم وتكديكهم لبيعنتهم وولائهم لعرشهم العلوي العبيد.

وعلى الرغم من تعثر الاستفتاء التأكيدي لمغربية الصحراء لأسباب يشهد العالم أجمع أن المغرب لا يتحمل أية مسؤولية فيها فإننا نبذل قصارى جهودنا مع الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة من أجل استكشاف السبل الكفيلة بإزالة كل الصعوبات والعوائق التي تقف في وجه تكديك الهيئة الناخبة بصريقة عادلة وعودة كل اللاجئين الراءهنتهم الأم بين غويهم وألا ضمن استعدادنا الكاثر لمبحث كل المساعي التي من شأنها إنهاء هذا المشكل المفتعل المعرق لمسيرة انصلاق بناء اتمام مغربنا العربي على أساس الثقة والتفاهم المتبادلين.

ومن منصلق اتماننا التاريخي والدستوري على حوزة المملكة في دائرة حدودها العقة وكيفما كانت المساعي الجميكة من أجل تجاوز تعثر مسلسل التسوية الأومي فإننا نؤكد أن نوكك لا شعبي العزيز أنه في جميع الحالات، فإن أية تسوية للنزاع المفتعل حول قضية مسألة وحدتنا الترابية المصيرية ستكون في إصر التالوق المقدس للآجماع والسيادة والشرعية بحيث أن أي قرار مصيرى لن يكون إلا بالآجماع كل المغاربة والمغريبات اعتبارا لأن السيادة - دستوريا وفي ظل حولة الحق والقانون المغربية - ملا للأمة جمعاء ولأن المغاربة سواسية في الوصنية. كما أن أية تسوية لن تكون إلا في إصر السيادة المغربية على الأقاليم الصحراوية ولن تتم إلا في إصر الشرعية الوصنية التي يكفلها إجماعا المقدس والشرعية الدولية المضمنة بالقانون الدولي.

هكذا تمكنا من إغناء الرصيد الديبلوماسي الثمين الذي تركه والدنا المنعم، قدس الله روحه، بتوكييد الدعم الديبلوماسي لقضية وحدتنا الترابية المقدسة وترسيخ وتوسيع علاقات الأخوة والصداقة والتعاون والتفاهم والتقدير والشراكة الاستراتيجية التي تربطنا بالحوال الشقيقة والصديقة وإيلاء أهمية كبرى للديبلوماسية الاقتصادية والجمعية والإعلامية والثقافية والبرلمانية. وسنوالي تكثيف جهودنا ليصل



المغرب في توجهه الديبلوماسي وفيما لتوايت سياسته الخارجية التي يميلها عليه تاريخه العريق وموقعه الجيوستراتيجي الذي يتوسطه العالم وينفتح عليه وحوره كقصب للاعتدال والتعايش والحوار والسلام وحسن الجوار في إظهار من الواقعية واحترام الشرعية وغيرها من القيم والمبادئ التي يعتمدها بلدنا للدفاع عن مصالحه في عالم متغير وللاندماج في نظام دولي تتصلع إلى أن يكون متعددا الأقطاب وأكثر إنصافا وشفافية.

شعبي العزيز،

إننا نذكر مدى أهمية الإصلاحات الجذرية التي حققناها والتي أكسبت بلادنا مصداقية أكبر ومكنتها من ترسيخ مشروع مجتمعي يستند إلى الديمقراطية الاجتماعية متزنة وتنمية اقتصادية مستدامة.

وإننا لنؤكد العزم على متابعة المسير لتحقيق كل مصلحتنا وتطلعاتنا وبلوغ جميع أهدافنا وغاياتنا مما يقتضي تقوية الإيمان بالله وتعميق الثقة بالذات وإذكاء شعلة الوصية في النفوس وإشاعة روح المواطنة الحقة وتمتين التمسك بالتوايت والمقدسات وسائر مقومات الكيان والمثابرة على مضاعفة الجهود وتضافرها والتعامل على بخلها بحب وتفان وصدق وإخلاص.

وان تحقيق هذه المقتضيات هو الذي سيمكن المغرب من توفير أسباب العزة والمناعة وسيؤهله لرفع تحديات المستقبل ومواجهة الإكراهات التي يفرضها عالم متحول وهي إكراهات متعددة ومعقدة وحاسمة إذ تستوجب تصوير توضيف كل المعصيات الوصية الاقتصادية كانت أو اجتماعية أو ثقافية أو سلوكية وتستلزم التوفيق بين تلبية متطلباتنا والتكيف مع متطلبات العولمة التي أبانت عن شرستها الاقتصادية بما تعمل في هياتها من آثار جانبية وبما تنصوي عليه من مفاخر نموية ثقافية. وهي سليات لا سبيل أمامنا لتجنبها شعبي العزيز لا بالفضاض على هويتنا والالتحام حول قياداتنا والحرص على مؤسسات تقي بلدك المغامرات والتدبر الدائم لحدوس تاريخنا الحافل الذي كتبه أجدادك الأبطال بمداد حماةم الزكية مضمين بكل غمال ونفيس وبأرواحهم فداء للمغرب العزيز.

وإننا لننتهز هذه المناسبة العظيمة للترحم على أرواحهم وجميع شهداء الوطن ولاستدكار المواقف الصامدة لقواتنا الملكية المسلحة وقوات الأمن والدرك والقوات المساعدة ورجال الوقاية المدنية وقيمتها وتحميد التنويه بها والاعتزاز بما تركه في نفسنا تفقدنا لمختلف وحداتها خاصة منها المرابطة في الجنوب من أثر حميد والتقدير الدولي الكبير الذي يخص به العمل الإنساني والنبيل يمشينا



المخفف بالموسنة والعرس والكوسوفو من أجل حفظ هويتنا الوصنية الإسلامية من همجية قوى الشر والإبادة البشرية.

فالله نسأل أن يلقي علينا شعبي العزيز أريية الرضا والسكينة والسلامة وأن يقر علينا نعمة التضامن والفضيلة والكرامة وأن يكملنا على جملة العمل والإخلاص والاستقامة وأن يعينني على حمل أمانة قيادتنا ويوفقني لإعلاء شأننا ولم شملنا وجمع كلمتنا ويهديني لما يؤدى إلى خيرك وعزك وسعادتنا.

﴿إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب﴾. صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".